

ROLE OF AQUACULTURE IN DEALING WITH THE FISH FOOD GAP IN A.R. OF EGYPT

Hassan N. El-S. and S. M. Abo El-Enien

National Institute of Oceanography and Fisheries, Alexandria

دور الاستزراع السمكي في سد الفجوة الغذائية السمكية في جمهورية مصر العربية

نبيل السيد حسن و محمد أبو العينين

المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد بالإسكندرية

الملخص

تتميز جمهورية مصر العربية بتنوع مصادر المصيد السمكي فهناك المصايد الطبيعية البحرية والبحيرية والمياه العذبة بمساحة تبلغ حوالي ١٣,٢ مليون فدان بخلاف المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة بالإضافة إلى المصيد السمكي من الاستزراع السمكي المصري إلا أن الفجوة الغذائية اتسعت بالاتساع من سنة إلى أخرى ، إذ بلغ الانتاج السمكي من المصادر السمكية المصرية المختلفة حوالي ٨٧٦ الف طن عام ٢٠٠٣ يقدر بحوالي ٨٤,٦% من جملة الانتاج السمكي المتاح للاستهلاك والذي بلغ حوالي ١٠٣٥ الف طن لنفس العام مما يعنى وجود فجوة غذائية سمكية قدرت بحوالي ١٥,٤% او حوالي ١٥٩,٩ الف طن وهى كميته الاسماك التى استوردتها مصر من الخارج عام ٢٠٠٣ .

وجدير بالذكر ان الناتج السمكي من الاستزراع السمكي المصرى بأنماطه المختلفه قد تفوق على نظيره من المصايد السمكية الطبيعية المصرية اذ يغطى حوالي ٥٠,٨% من الأكتفاء الذاتى من الانتاج السمكي لعام ٢٠٠٣ وحوالى ٤٣% من الناتج السمكي المتاح للاستهلاك لنفس العام رغم محدوديه مساحته بالنسبة لمساحه المصايد السمكية الطبيعية التى سبق الإشارة إليها ، مما استوجب إجراء دراسة استهدفت معدلات نمو الناتج السمكي السنوى من المصايد المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتنبؤ بالإنتاج السمكي منها فى عام ٢٠٠٧ .

ولقد استخلصت الدراسة أن معدل النمو السنوى للناتج السمكي من المصايد البحرية يبلغ حوالى ٤,٤% ، وأن كمية المصيد المتنبأ بها عام ٢٠٠٧ تقدر بحوالى ٥٣,٨ الف طن ، أما بالنسبة للبحيرات فبان معدل النمو السنوى منها يقدر بحوالى ١,٤% فقط ، والمصيد المتنبأ به عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى ٢٠٥,٨ ألف طن ، وأن معدل النمو السنوى للمياه العذبة قدر بحوالى ٩% ، وأن كمية المصيد المتنبأ به عام ٢٠٠٧ قدر بحوالى ١٦٥,٩ ألف طن ، واستخلصت الدراسة من التحليل الاقتصادى القياسى أن الاستزراع السمكى هو الأكثر تأثيراً على زيادة كمية الناتج السمكى القومى فى ظل الظروف السلبية التى تتعرض لها المصايد الطبيعية والتي اهتمت الدراسة بتوضيحها مفصلة لكل مصدر على حده .

وأوضحت الدراسة أن معدل النمو السنوى للاستزراع السمكى المصرى يقدر بحوالى ٢٠% ، وأن الناتج السمكى من الاستزراع السمكى المتنبأ به عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى مليون طن ، الأمر الذى من شأنه أن يعكس على زيادة معدل الاستهلاك السنوى للفرد من الناتج السمكى المحلى وكذلك إمكانية تقليل الفجوة الغذائية السمكية فى مصر .

ولقد أظهرت الدراسة الأهمية النسبية لأنماط الاستزراع السمكى فى مصر وهى الأحواض التقليدية والأقفاص وحقول الأرز حيث تبين أن أهمها الأحواض التقليدية ، كما وان المتوسط السنوى لاستهلاك المواطن المصرى من الاستزراع السمكى فقط يقدر بحوالى ١٤,٨ كجم عام ٢٠٠٧ ، كما أوضحت الدراسة أهمية المفرخات وأنها أكثر تأثيراً على زيادة الناتج السمكى من نظيرتها وهى محطات تجميع الزريعة .

كما تناولت الدراسة معدل النمو للواردات والصادرات السمكية وأعداد السكان فى مصر واستخلصت أن الواردات تتزايد بمعدل نمو سنوى يقدر بحوالى ٤,٩% ، وأن الصادرات تتناقص بمعدل ٠,٤% سنوياً ، مع تزايد عدد السكان بمعدل سنوى يقدر بحوالى ٢,١% ، ومن النتائج السابقة تبين ضرورة العمل المستمر والتكاتف بين كافة الجهات المعنية بالقطاع السمكى ووضع السياسات القصيرة والطويلة الأجل

لتحقيق أهداف محددة تتم محاسبة المسؤولين عن مدى تحقيقها ، ولقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات للارتقاء كما ونوعاً بالنتائج السمكية من جميع المصادر خاصة الاستزراع السمكى الذى تبين أهمية دوره فى تقليص الفجوة الغذائية السمكية على المدى القصير .

المقدمة

تمثل الثروة السمكية المصرية أحد المصادر الهامة للبروتين الحيوانى التى يجب الحفاظ عليها وتمييزها للمساهمة فى تحقيق الأمن الغذائى المصرى ، وبصفة خاصة فى تحسين المستوى الغذائى بزيادة المحتوى البروتينى منه . ولكى تتزايد الكميات المتاحة للاستهلاك من الأسماك فى مصر فلا بد من تنوع مصادر الإنتاج والتجارة الخارجية وذلك لمقابلة الزيادة المضطربة لعدد السكان وارتفاع الدخل وازدياد الوعى الصحى والغذائى وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء خاصة وأن بعض الأصناف السمكية التى يقبل عليها الغالبية العظمى من السكان فى مصر مثل البلطى وأهم أصناف العائلة البورية (البورى والطوبار) والسردين والقرايمط والبياض تتميز بالانخفاض النسبى فى أسعارها والتى تتدرج متوسطات أسعارها من حوالى ٣,٦ جنيه للكيلو جرام للسردين إلى حوالى ١١,١ جنيه للكيلو جرام لصفى البورى والطوبار وفقاً لمتوسطات أسعار عام ٢٠٠٣ - مرجع رقم (٤) . ويقدر إجمالى الناتج من تلك الأصناف وحدها من المصايد الطبيعية فقط حوالى ٢٦٦ ألف طن تمثل حوالى ٦١,٧% من جملة الناتج السمكى من نفس المصايد الذى يبلغ حوالى ٤٣٠,٨ ألف طن خلال عام ٢٠٠٣ ، كما يمثل حوالى ٣٠,٤% من إجمالى الناتج السمكى المصرى من جميع مصادره والذى يبلغ قرابة ٨٧٦ ألف طن لنفس العام ، فضلاً عن أنه يمثل حوالى ٢٥,٧% من الإنتاج السمكى المتاح للاستهلاك والذى يبلغ قرابة ١٠٣٥,٩ ألف طن بعد أخذ التجارة الخارجية المصرية للأسماك لنفس العام فى الاعتبار - مرجع رقم (٤) .

ونظراً للأهمية النسبية لهذه الأصناف وما تتميز به من إمكانية استزراعها لذا فإنه يجب الاهتمام بتوفير مقومات التوسع فى استزراع هذه الأصناف ، مع العمل الجاد لتحويل الاستزراع التقليدى إلى السببه مكثف وهو ما سيؤدى إلى زيادة الناتج السمكى من المزارع السمكية إلى مايقرب من الضعف ، وسد الفجوة الغذائية وتقليص الفجوة البروتينية والدخول إلى مرحلة التصدير المتسع خاصة بعد أن أصدر الإتحاد الأوروبى قراراً بإدراج مصر على قائمة الدول المصدرة للأسماك والمنتجات البحرية اعتباراً من ١٧ يناير عام ٢٠٠٤ - مرجع رقم (٨) .

المشكلة البحثية

تتمتع جمهورية مصر العربية بمصادر سمكية طبيعية متنوعة (بحرية وبحيرية ومياه عذبة) تبلغ جملة مساحتها حوالى ١٣,٢ مليون فدان بما فيها بحيرة السد العالى التى تبلغ مساحتها وحدها حوالى ١,٢ مليون فدان - مرجعى ٢ ، ١٠ - إلا أن هذه المصادر لم تقف بالطلب السمكى السنوى المتزايد للسكان فى مصر على الرغم من أن إنتاجها السنوى قد ارتفع من حوالى ٢٨٦ ألف طن عام ١٩٩١ وبنسبة ٨٢,٧% من اجمالى الناتج السمكى من المصايد المصرية المختلفة والذى بلغ حوالى ٣٤٦ ألف طن لنفس العام إلى حوالى ٤٣٠,٨ ألف طن عام ٢٠٠٣ ، إلا أن أهميته النسبية انخفضت إلى حوالى ٤٩,٢% من إجمالى الناتج السمكى المصرى من مصادره المختلفة والذى بلغ قرابة ٨٧٦ ألف طن لنفس العام مما أدى إلى تدنى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السمكى السنوى من تلك المصادر إلى حوالى ٥,٤ كجم عام ١٩٩١ ، واستمر على هذا المستوى المتدنى ليبلغ حوالى ٦,٣ كجم عام ٢٠٠٣ - مرجع رقم (٤) .

وفى ظل نشاط الاستزراع السمكى الذى يحتل مكانة متقدمة فى الوقت الحاضر فى المقتصد السمكى المصرى ، حيث ارتفع جملة الناتج السمكى منه من حوالى ٦٠ ألف طن عام ١٩٩١ بنسبة تقدر بحوالى ١٧,٣% من جملة الناتج السمكى المصرى من جميع مصادره لنفس العام إلى حوالى ٤٤٥,٢ ألف طن بنسبة ترتفع إلى حوالى ٥٠,٨% من جملة الناتج السمكى المصرى من جميع مصادره عام ٢٠٠٣ والذى أدى بدوره إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك السمكى من هذا النشاط فقط من حوالى ١,١ كجم/فرد عام ١٩٩١ إلى حوالى ٦,٥ كجم/فرد عام ٢٠٠٣ ، ليرتفع متوسط نصيبه السنوى من الإنتاج المحلى من حوالى ٦,٥ كجم/فرد عام ١٩٩١ إلى حوالى ١٢,٨ كجم/فرد عام ٢٠٠٣ ، وبالرغم من هذه الطفرة إلا أن نصيب الفرد من الناتج السمكى المتاح للاستهلاك بلغ حوالى ١٥,٢ كجم فى نفس العام ، مما

يعنى أن هناك فجوة غذائية سمكية رغم أنها قد انخفضت إلى حوالى ١٥,٤% فى ظل نشاط الاستزراع السمكى فى مصر ، وتقدر هذه النسبة بحوالى ١٥٩,٩ ألف طن ، وهى كمية الأسماك التى استوردتها مصر من الخارج عام ٢٠٠٣ ، والتى تمثل عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات المصرى والذى بلغ للأسماك ومنتجاتها حوالى ٨٦,٣ مليون دولار ، كما أن معدل الاكتفاء الذاتى من الأسماك فى مصر ارتفع من حوالى ٤١,٦% فى ظل الناتج السمكى من المصايد الطبيعية فقط إلى حوالى ٨٤,٦% بعد إضافة الناتج من الاستزراع السمكى إلى نظيره من المصايد الطبيعية لنفس العام - مرجع رقم (٤) .

هدف البحث

أوضحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن تربية الأحياء المائية " ومن أحد عناصرها الاستزراع السمكى " عنصر متكامل فى البحث عن الأمن الغذائى العالمى الشامل والتنمية الاقتصادية ، كما بين إعلان واستراتيجية بانكوك عام ٢٠٠٢ أن الاستزراع السمكى يعتبر مصدرا رئيسيا لضمان إمدادات الغذاء العالمى وخلق فرص عمل وتوريد الدخل وتخفيف حدة الفقر خاصة فى المناطق الريفية ، كما أن دراسات التوقعات والاتجاهات طويلة المدى فى إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية العالمية قد أظهرت أنه سيكون هناك انخفاضا فى المعروض من الأسماك - مرجع رقم (٩) . لذا يستهدف هذا البحث دراسة الوضع الحالى والمستقبلى للإنتاج السمكى من المصايد الطبيعية المصرية ومدى قدرة الإمكانات المتوفرة للاستزراع السمكى الحالية والمستقبلية فى مصر لسد الفجوة الغذائية السمكية لسكانها بل وجعل مصر من الدول المصدرة للأسماك خاصة فى ظل تحرير التجارة العالمية وقرار الاتحاد الأوروبى الذى سبق الإشارة إليه بعد الاكتفاء الذاتى من الاستهلاك السمكى للسكان فى مصر ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- (١) دراسة معدلات نمو الإنتاج السمكى السنوى من المصايد الطبيعية المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتنبؤ بالإنتاج السمكى المتوقع منها عام ٢٠٠٧ .
- (٢) تحليل اقتصادى قياسى لتحديد تأثير المصادر المختلفة للإنتاج السمكى على زيادة إجمالى الناتج السمكى القومى .
- (٣) دراسة معدلات نمو الإنتاج السمكى السنوى من الاستزراع السمكى المصرى خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتنبؤ بالإنتاج السمكى المتوقع منه عام ٢٠٠٧ .
- (٤) تحليل اقتصادى قياسى لتحديد تأثير نوعية مصادر الزريعة السمكية المصرية على زيادة الإنتاج السمكى المستزرع وكذلك تأثير إجمالى عدد الزريعة السمكية على إنتاجية الاستزراع السمكى المصرى .
- (٥) دراسة معدل النمو والتنبؤ لكل من الواردات والصادرات السمكية وعدد السكان فى مصر للوقوف على الإنتاج السمكى المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد منه عام ٢٠٠٧ .

الأسلوب البحثى

اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادى الوصفى والقياسى فى تحقيق أهداف الدراسة حيث تم استخدام المتوسطات والنسب المئوية ، وكذلك استخدام العلاقات الخطية من الدرجتين الأولى والثانية وكذلك المعادله الأسيه واختيار أفضلها وفقا للأختبارات الإحصائية والنظريه الاقتصادية لحساب معدلات نمو الإنتاج السمكى السنوى المصرى من مصادره المختلفة خلال فترة الدراسة (١٩٩١ - ٢٠٠٣) وكذلك التنبؤ بالإنتاج السمكى المتوقع منها عام ٢٠٠٧ ، فضلا عن استخدام الانحدار الخطى المتعدد لتحديد تأثير تلك المصادر على زيادة إجمالى الناتج السمكى القومى وكذلك زيادة الناتج من الزريعة السمكية المصرية .

مصادر البيانات

تطلب إجراء هذا البحث الاستعانة بالبيانات الإحصائية الثانوية المنشورة بمطبوعات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فضلا عن الاستعانة بالمراجع العلمية والبحثية ، والدراسات السمكية ذات الصلة بموضوع البحث .

النتائج البحثية والمناقشة

(١) دراسة معدلات نمو الإنتاج السمكي السنوي من المصايد الطبيعية المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتنبؤ بالإنتاج السمكي منها عام ٢٠٠٧ .

(أولاً) المصايد البحرية المصرية :

يوضح الجدول رقم (١) تطور الناتج السمكي السنوي من المصايد البحرية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ؛ إذ تذبذب من حوالي ٨٢,١ ألف طن عام ١٩٩١ أى فى بداية الفترة ليصل إلى أقصى حد له حيث بلغ حوالي ١٧٢,٣ ألف طن عام ١٩٩٩ ثم انخفض إلى حوالي ١١٧,٤ ألف طن عام ٢٠٠٣ ويمثل هذا الانخفاض حوالي ٣١,٩% من جملة الناتج عام ١٩٩٩ . وبلغ متوسط الناتج السمكي السنوي من تلك المصايد خلال فترة الدراسة حوالي ١١٣,١ ألف طن .
ويقدر معدل النمو السنوي للمصيد السمكي من تلك المصايد خلال فترة الدراسة بحوالي ٤,٤% وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية على النحو التالى :

$$\text{Ln } y = 4.395 + 0.044 x$$

$$(55.96)^{***} \quad (4.49)^{***}$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكي المقدر بالالف طن، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات،
 $R^2 = 65\% = F$ ، $(20.18)^{***}$ ، T مستوى احتمالى أقل من 1%

كما أن كميات الناتج السمكي السنوي المتنبأ بصيدها من تلك المصايد عام ٢٠٠٧ تقدر بحوالى ١٧١,٢ ألف طن بزيادة متوقعة قدرها ٥٣,٨ ألف طن تمثل حوالى ٤٥,٨% من الناتج السمكي المصيد من تلك المصايد عام ٢٠٠٣ .
(ثانياً) مصايد البحيرات المصرية :

يوضح الجدول رقم (١) تطور الناتج السمكي السنوي من مصايد البحيرات المصرية خلال فترة الدراسة التى سبق الإشارة إليها ؛ إذ تذبذب بين حد أدنى يبلغ حوالى ١٥٧,٢ ألف طن عام ١٩٩٣ وحد أعلى يبلغ حوالى ٢١٢,٩ ألف طن عام ١٩٩٨ ثم تذبذب بين الانخفاض والارتفاع ليبلغ حوالى ١٩٥,١ ألف طن عام ٢٠٠٣ موضحاً انخفاضاً فى الناتج السمكي يقدر بحوالى ٨,٤% عن مثيله عام ١٩٩٨ . ويبلغ متوسط الناتج السمكي من تلك المصايد خلال فترة الدراسة حوالى ١٧٩ ألف طن .
ويقدر معدل النمو السنوي فى الناتج السمكي المصيد من مصايد البحيرات المصرية خلال فترة الدراسة بحوالى ١,٤% فقط وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية الآتية :

$$\text{Ln } y = 5.089 + 0.014 x$$

$$(111.57)^{***} \quad (2.36)^*$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكي المقدر بالالف طن، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات،
 $R^2 = 33\% = F$ ، $(5.56)^*$ ، T مستوى احتمالى أقل من 5%

كما أن كميات الناتج السمكي السنوي المتوقع صيدها من تلك المصايد عام ٢٠٠٧ تقدر بحوالى ٢٠٥,٨ ألف طن بزيادة متوقعة قدرها ١٠,١ ألف طن تمثل حوالى ٥,٢% فقط من الناتج السمكي المصيد من تلك المصايد عام ٢٠٠٣ .

(ثالثاً) مصايد المياه العذبة المصرية (نهر النيل والترع والمصارف) :

يوضح الجدول رقم (١) تطور الناتج السمكي المصيد من مصايد المياه العذبة المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ، إذ تذبذب بين حد أدنى يبلغ حوالى ٣٩,٦ ألف طن عام ١٩٩٢ وحد أقصى يبلغ حوالى ١٢٠,٩ ألف طن عام ٢٠٠٢ ثم انخفض إلى حوالى ١١٨,٣ ألف طن عام ٢٠٠٣ ويمثل انخفاضاً طفيفاً يقدر بحوالى ٢,٢% من مثيله عام ٢٠٠٢ ، وبمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٧٢,١٤ ألف طن .
ويقدر معدل النمو السنوي للمصيد السمكي من مصايد المياه العذبة المصرية خلال فترة الدراسة بحوالى ٩% وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية على النحو التالى :

$$\text{Ln } y = 3.588 + 0.0896 x$$

$$(55.65)^{***} \quad (11.03)^{***}$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكي المقدر بالالف طن، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات،
 $R^2 = 92\% = F$ ، $(121.77)^{***}$ ، T مستوى احتمالى أقل من 1%

كما أن كميات الناتج السمكي السنوي المتوقع صيدها من تلك المصايد عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى ١٦٥,٩ ألف طن بزيادة تقدر بحوالى ٤٠,٢% عن نظيره عام ٢٠٠٣ .
وبصفة عامة فإن الناتج السمكي السنوي من المصايد الطبيعية اتسم بالتزايد خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ؛ إذ تذبذب بين حد أدنى يبلغ حوالى ٢٨٦ ألف طن فى بداية الفترة وحد أقصى يبلغ حوالى ٤٣٠,٨ ألف طن فى نهاية الفترة ، وبمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٣٦٤,٢ ألف طن إلا أن هذه المصايد تعاني من تدنى معدل النمو السمكى السنوى منها إذ يقدر بقرابة ٤% فقط خلال فترة الدراسة وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية وذلك على النحو التالى :

$$\ln y = 5.615 + 0.039 x$$

$$(207.15)^{***} (11.36)^{***}$$

حيث أن : y = الإنتاج السمكى المقدر بالالف طن ، x = عنصر الزمن بالسنوات ،
 $R^2 = 92\%$ ، $F = (129.1)^{***}$ ، T مستوى احتمالى أقل من 1%
كما أن كمية الناتج السمكى المتوقع صيدها من هذه المصايد عام ٢٠٠٧ تقدر بحوالى ٥٣٢,٧ ألف طن .

(٢) تحليل اقتصادى قياسى لتحديد تأثير المصادر المختلفة للإنتاج السمكى على زيادة إجمالى الناتج السمكى القومى :

بدراسة تأثير مصادر الإنتاج السمكى المختلفة فى زيادة الإنتاج السمكى القومى كما هو موضح بالجدول (١) ، تبين أن الاستزراع السمكى هو الأكثر تأثيراً يليه فى المرتبة مصايد نهر النيل (المياه العذبة) ثم البحيرات بينما تعتبر المصايد البحرية المصرية أقل مصادر الإنتاج تأثيراً فى زيادة الإنتاج السمكى القومى وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها اللوغاريتمية المزدوجة وذلك على النحو التالى :

$$\ln y = 2.410 + 0.132 \ln x_1 + 0.176 \ln x_2 + 0.184 \ln x_3 + 0.312 \ln x_4$$

$$(7.26)^{***} \quad (2.93)^{**} \quad (2.46)^* \quad (5.26)^{***} \quad (16.53)^{***}$$

حيث أن : y = الإنتاج السمكى القومى المقدر بالالف طن ، x_1 = الإنتاج السمكى من المصايد البحرية بالالف طن
 x_2 = الإنتاج السمكى من مصايد البحيرات بالالف طن ، x_3 = الإنتاج السمكى من مصايد نهر النيل بالالف طن
 x_4 = الإنتاج السمكى من الاستزراع السمكى بالالف طن ،

$R^2 = 99\%$ ، $F = (1072)^{***}$ ، T = مستوى احتمالى 1%
يستخلص مما سبق أن انخفاض معدل النمو السمكى السنوى من المصايد الطبيعية بصفة عامة والذى قدر خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) بحوالى ٤% فقط يعزى إلى العديد من الأسباب والتي منها :

(أولاً) بالنسبة للمصايد البحرية :

- ١- إن المصايد الطبيعية البحرية المصرية رغم اتساع رقعتها المائية واختلاف أعماقها إلا أن المنتجين السماكيين يركزون عمليات الصيد فى مناطق معينة دون غيرها ويستخدمون حرف الصيد على أعماق ثابتة وذلك إما بالجر على القاع بشباك الجر لصيد الأسماك والقشريات القاعية ، أو باستخدام خيوط السنار المختلفة أو الشباك الحلقية لصيد الأسماك السطحية^(١) لذا تتعرض تلك المصايد لعمليات الصيد الجائر . ويساعد فى ذلك عدم استعداد هؤلاء المنتجين السماكيين للمخاطرة سواء فى اكتشاف مصايد جديدة أو تغيير أعماق الصيد التى يعملون بها.^(٢)
- ٢- تعاني مصايد البحر المتوسط المصرية المواجهة لدلتا النيل من انحسار مياه الفيضان عنها وهى الجاذبة للأسماك وخاصة أسماك السردين إذ كان لهذه الأسماك أهمية نسبية كبيرة إذ بلغ متوسط الناتج السمكى منها قرابة ¼ الناتج السمكى المصرى فى مواسم إنتاج السردين خلال الفترة ٨٤-١٩٨٨ - مرجع رقم (١٠) .
- ٣- ضيق الرصيف القارى وهو المساحة الخصبة التى تتوافر بها الكائنات البحرية بكثرة وخاصة للبحر الأحمر والساحل الغربى للبحر المتوسط .

(١) استثمارات الإحصاء السمكى بالعينة ، قسم الإحصاء السمكى ، المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد .
(٢) مناقشات الباحثين مع الصيادين والمنتجين السماكيين بالمصايد البحرية المصرية .

- ٤- تلوث المصايد البحرية المصرية باعتبارها مصايد مفتوحة بالملوثات البحرية وغير البحرية المختلفة
- ٥- تدنى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالصيادين وأهمها الأمية والتي ترتفع نسبتيا فى مجتمع الصيادين بصفة عامة ، وتعيق ظاهرة الأمية الصيادين من حضور الدورات التدريبية أو الندوات الإرشادية حيث تشعرهم بعدم القدرة على المتابعة والتحصيل كما أنها تجعلهم يحيدون عن التجديد ، بل وتجعلهم يعتمدون على الخبرات التي اكتسبوها من الصيادين المسنين والتسكك دائما بالقديم ، هذا فضلا عن هجرة الصيادين المهرة وأصحاب الخبرة إلى خارج البلاد ، بالإضافة إلى مشكلة عدم وجود تأمين صحى لهم فضلا عن ارتفاع سن المعاش إلى ٦٥ عاما مقابل معاشا شهريا ضئيلا يبلغ حوالى ٦٠ جنيها فقط - مرجع رقم (١١) .
- ٦- نقص التمويل المنظم بالقدر اللازم للأنشطة الإنتاجية والتسويقية السمكية لمنتجات الأسماك يؤدي إلى خضوعهم لسيطرة الوسطاء الذين يسعون إلى تحقيق هوامش تسويقية مرتفعة على حساب المنتجين - مرجع رقم (١١) .
- ٧- قصور الأجهزة الإدارية عن تطبيق أحكام قانون الصيد بالدقة المطلوبة .
- ٨- عدم وجود جهاز إرشادى سمكى قادر على توصيل نتائج الأبحاث السمكية المتعددة وخاصة فى السنوات الأخيرة إلى الصيادين للاستفادة من التوصيات الهامة التي توصلت إليها تلك الأبحاث .
- ٩- انتشار ظاهرة الصيد الجائر والنتيجة عن زيادة جهد الصيد والمتمثل فى أعداد المراكب والصيادين

(ثانيا) بالنسبة لمصايد البحيرات :

كانت مصايد البحيرات المصرية أمل مصر إلى عهد قريب فى زيادة الإنتاج السمكى السنوى ، إذ كانت تلك المصايد تساهم بحوالى ٤٧% من جملة الإنتاج السمكى القومى عام ١٩٩١ ، فضلا عن مساهمتها بحوالى ٥٦% من جملة الإنتاج السمكى من المصايد الطبيعية خلال نفس العام ثم تدهورت هذه النسبة إلى أن بلغت حوالى ٢٢,٣% فقط من جملة الإنتاج السمكى القومى فى نهاية الفترة إلا أنها ظلت مرتفعة تقدر بحوالى ٤٥,٣% من جملة الإنتاج السمكى من المصايد الطبيعية فقط فى نهاية الفترة الدراسية .

ويعزى تدهور الإنتاج السمكى من مصايد البحيرات المصرية إلى عدة أسباب فى مقدمتها سياسة تجفيف البحيرات الشمالية (المنزلة ، البرلس ، إدكو ، مريوط) إذ تدهورت تلك المساحة من حوالى ٦١٥,٣ ألف فدان إلى حوالى ٣٢٥ ألف فدان عام ٢٠٠٠ ليس هذا فقط وإنما المقترح تجفيفه من تلك المساحة يقدر بحوالى ١٦٨ ألف فدان أخرى مما سيؤثر أيضا على الإنتاجية السمكية المستقبلية من تلك المصايد - مرجع رقم (٧) ، هذا بالإضافة إلى انتشار الحوش والسود التي يسيطر عليها أصحاب النفوذ فضلا عن المساحات المؤجرة من قبل البيئة العامة لتنمية الثروة السمكية كمزارع سمكية الأمر الذى أدى إلى ضيق المساحات المتروكة للصيد الحر مما ترتب عليه تركيز عمليات الصيد الحر المتزايدة فى مساحات متناقصة مما يعنى أن هناك صيد جائر فى هذه المصايد يؤثر على الإنتاجية السنوية من تلك المصايد ، هذا ويساعد أيضا فى ذلك تلوث تلك المصايد بأنواع الصرف المختلفة (الزراعى والصحى والصناعى) ، كما يتسبب أيضا فى ذلك انتشار حرف الصيد المدمرة بمصايد البحيرات وأهمها حرف اللقافة والجانب والطيشة والقربة - مرجع رقم (١١) ، مما يفسر انخفاض معدل نمو الناتج السمكى السنوى منها إلى حوالى ١,٤% سنويا خلال فترة الدراسة .

(ثالثا) مصايد المياه العذبة :

أما عن مصايد نهر النيل فإن معدل نمو الناتج السمكى السنوى منها يعتبر مرتفع نسبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ، وقد يرجع ذلك إلى عناية الدولة بصفة عامة بنهر النيل باعتباره المصدر الوحيد لمياه الشرب فى مصر ، وكذلك إصدار قانون ١٩٩٤/٤ للتصدى لمختلف أنواع التلوث البيئى والذى كان له أثره فى المقاومة النسبية لثتى أنواع التلوث فى هذا النهر العظيم ، إلا أن هذه المصايد تعاني منذ بداية التسعينات من ظاهرة انتشار استاكوزا المياه العذبة بها والتي توغلت داخل المجارى والتسرغ والمصارف وامتدت من الإسكندرية حتى أسبوط، ومزقت شبك الصيادين وهاجمت الأسماك والضفادع وتهدد بنجم نظام الرى فى مصر - مرجع رقم (٦) .

جدول رقم (١) : تطور الناتج السمكي الفعلي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ والناتج السمكي المقدر حتى عام ٢٠٠٧ من المصايد الطبيعية المصرية .
(الف طن)

السنوات	المصايد البحرية		مصايد البحيرات		مصايد المياه العذبة		جملة المصايد الطبيعية		الإستزراع السمكي		جملة الناتج السمكي المصري	
	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر
١٩٩١	٨٤,٧		١٦٤,٥		٣٩,٦		٧٨٥,٤		٣٩,٠		٣٠٢,٨	
١٩٩٢	٨٨,٥		١٦٦,٨		٤٣,٣		٧٩٦,٨		٤٧,٨		٣٣٠,٦	
١٩٩٣	٨٢,١		١٦٢,٦		٤١,٣		٧٩٦,٠		٦٠,٠		٣٤٦,٠	
١٩٩٤	٨٦,٧		١٥٩,٩		٣٩,٦		٣٠٨,٥		٥٨,٦		٣٤٦,٢	
١٩٩٥	٩٥,٦		١٥٧,٢		٤٩,٩		٣٢٠,٩		٦٠,٠		٣٩٤,٣	
١٩٩٦	٩٤,٠		١٧٤,٠		٥٦,٦		٣٣٢,٦		٥٤,٠		٤٣٠,٥	
١٩٩٧	٩١,٠		١٧٦,٤		٦١,٩		٣٤١,٩		٥٣,٠		٤٧٠,١	
١٩٩٨	٩٩,٥		١٧٨,٩		٦٧,٧		٣٦٠,٧		١٠٧,٧		٥١٣,٤	
١٩٩٩	١١٠,٣		١٨١,٥		٧٤,٤		٣٧٥,٠		٩١,٢		٥١٣,٤	
٢٠٠٠	١٢٠,٤		١٨٤,٠		٧٤,٤		٣٧٥,٠		٩١,٢		٥١٣,٤	
٢٠٠١	١٢٥,٨		١٨٦,٦		٨١,٠		٣٨١,٩		١٩٧,٩		٥١٣,٤	
٢٠٠٢	١٣٠,٨		١٨٦,٣		٨٨,٦		٤٠٦,٣		٢٢٦,٣		٥٤٥,٧	
٢٠٠٣	١٣٣,٢		١٩١,٩		٩٦,٩		٤١٦,٦		٢٢٦,٣		٥٤٥,٧	
٢٠٠٤	١٣٢,٥		١٨٥,٤		١٠٩,٩		٤٢٨,٣		٣٤٠,٣		٧٢٤,٣	
٢٠٠٥	١١٧,٤		١٧١,٨		١١٥,٩		٤٥٠,٧		٣٤٠,٣		٧٧١,٧	
٢٠٠٦	١١٧,٤		١٩٥,١		١٢٠,٩		٤٧٢,٩		٤٤٠,٦		٨٠١,٥	
٢٠٠٧	١١٧,٤		٢٠٣,٠		١١٨,٣		٤٩٧,٦		٤٤٥,٢		٨٧٦,٠	
المتوسط	١١٣,١		١٧٩,٠		٧٢,١٤		٣٦٤,٢		١٨٠,٥		٥٤٤,٧	

المصدر : جمعيت وحسبت من :
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، القاهرة ، أعداد (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠١)

(٣) دراسة معدلات نمو الإنتاج السمكي السنوي من الاستزراع السمكي المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) والتنبؤ بالإنتاج السمكي المتوقع منه عام ٢٠٠٧ :

يوضح الجدول رقم (٢) تطور الناتج السمكي السنوي الذي تم حصاده من الاستزراع السمكي المصري خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ، إذ تُنبذ بين حد أدنى يبلغ حوالي ٥٣ ألف طن عام ١٩٩٤ ، وحد أقصى يبلغ حوالي ٤٤٥,٢ ألف طن عام ٢٠٠٣ ، بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٨٤٠% عن نظيره في عام ١٩٩٤ . ويبلغ متوسط الناتج السمكي السنوي من الاستزراع السمكي المصري خلال فترة الدراسة حوالي ١٨٠,٥ ألف طن . كما أن معدل نمو الناتج السمكي السنوي من الاستزراع السمكي المصري يعتبر مرتفعاً اقتصادياً خلال فترة الدراسة إذ يقدر بحوالي ٢٠% وفقاً للمعادلة الأسية في صورتها الخطية على النحو التالي:

$$\text{Ln } y = 3.461 + 0.203 x$$

$$(22.29)^{***} (10.37)^{***}$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكي المقدر بالآلاف طن ، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات ، $R^2 = 91\%$ ، $F = (107.46)^{***}$

جدول رقم (٢) : تطور الناتج السمكي الفعلي من مصادر الاستزراع السمكي المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) والمتنبأ به حتى عام ٢٠٠٧ . (ألف طن)

السنوات	الأحواض		الأقفاص		حقول الأرز		إجمالي الاستزراع
	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	الناتج الفعلي	الناتج المقدر	
١٩٩١	٣٣,٨	٢٣,٠	١,٢	٢,٠	٢٥,٠	٢٦,٥	٢٩,٠
١٩٩٢	٣٤,٨	٢٩,٤	٠,٢	٠,٤	٢٥,٠	٢٣,٣	٤٧,٨
١٩٩٣	٣٤,٧	٣٧,٥	٠,٣	٠,٤-	١٩,٠	٢٠,٥	٥٨,٦
١٩٩٤	٣٤,٠	٤٧,٩	١,٠	٠,٤٤-	١٨,٠	١٨,٣	٧١,٧
١٩٩٥	٤٩,٩	٦١,٣	٢,٠	٠,٣	١٩,٨	١٦,٤	٨٧,٩
١٩٩٦	٦٨,٢	٧٨,٣	١,٧	١,٨	٢١,٣	١٥,٠	١٠٧,٧
١٩٩٧	٧٦,٧	١٠٠,٠	٢,١	٤,٠	٦,٩	١٤,١	١٣١,٩
١٩٩٨	١٢٤,١	١٢٧,٧	٢,٩	٧,٠	١٢,٤	١٣,٥	١٦١,٦
١٩٩٩	٢٠٣,٤	١٦٣,٢	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٠	١٣,٤	١٩٧,٩
٢٠٠٠	٣٠٧,٧	٢٠٨,٥	١٦,١	١٥,٣	١٦,٤	١٣,٨	٢٤٢,٥
٢٠٠١	٣٠١,٠	٢٣٠,٧	٢٠,٦	٢٠,٦	١٨,٤	١٤,٦	٢٩٧,١
٢٠٠٢	٣٣١,٨	٢٨٠,٤	٢٨,٢	٢٦,٦	١٦,٣	١٥,٨	٣٦٣,٩
٢٠٠٣	٣٩٦,٠	٤٣٤,٨	٣٢,١	٣٣,٤	١٧,٠	١٧,٥	٤٤٥,٩
٢٠٠٤	٥٥٥,٦	٥٥٥,٦	٤١,٠	٤١,٠	١٩,٦	١٩,٦	٥٤٦,٢
٢٠٠٥	٧٠٩,٨	٧٠٩,٨	٤٩,٣	٤٩,٣	٢٢,١	٢٢,١	٦٦٩,١
٢٠٠٦	٩٠٦,٩	٩٠٦,٩	٥٨,٤	٥٨,٤	٢٥,١	٢٥,١	٨١٩,٨
٢٠٠٧	١١٥٨,٦	١١٥٨,٦	٦٨,٢	٦٨,٢	٢٨,٦	٢٨,٦	١٠٠٤,٣
المتوسط	١٥٣,٦	١٥٣,٦	٩,٦	٩,٦	١٧,٣	١٨,٥	١٨٠,٥

المصدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية . القاهرة ، أعداد (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣) .

كما أن كميات الناتج السمكي المتنبأ بحصاها من الاستزراع السمكي المصري إذا سادت نفس الظروف الحالية وفي ضوء هذه الاهتمامات البالغة بالاستزراع السمكي في مصر تقدر بحوالي مليون طن عام ٢٠٠٧ ، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على زيادة معدل الاستهلاك السنوي للفرد من الناتج السمكي المحلي المصري والذي يؤدي بدوره إلى تقليل الفجوة الغذائية السمكية في مصر . مما يدعو إلى دراسة تأثير أنماط الاستزراع السمكي في مصر خلال فترة الدراسة .

أنماط الاستزراع السمكي المصري :

وبدراسة أنماط الاستزراع السمكي في مصر تبين أنه يمكن حصرها في ثلاث أنماط رئيسية هي : الاستزراع السمكي بالأحواض الترابية ، الاستزراع السمكي بالأقفاص ، والاستزراع السمكي في حقول الأرز . ويمكن إبراز الوضع الحالي والمستقبلي للإنتاج السمكي من هذه الأنماط كل على حده على النحو التالي :

(أولاً) الاستزراع السمكى بالأحواض الترابية :

يتضمن الاستزراع السمكى بالأحواض الترابية كل من المزارع السمكية الحكومية والمزارع السمكية الأهلية بإجمالى مساحة قدرها حوالى ٢١٨,٥ ألف فدان منها حوالى ١٧,٦ ألف فدان مزارع سمكية حكومية تمثل حوالى ٨% من إجمالى المساحة موزعة على ١٣ مزرعة حكومية ، وحوالى ٩٢% تمثل مساحة المزارع السمكية الأهلية إلا أن أعداد هذه المزارع غير متاح - مرجع رقم (٤) .
ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الناتج السمكى السنوى من استزراع الأسماك بالأحواض الترابية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ؛ إذ تراوح بين حد أدنى قدر بحوالى ٣٣,٨ ألف طن فى بداية الفترة وحد أقصى بلغ حوالى ٣٩٦ ألف طن فى نهاية الفترة يمثل قرابة ١٢ ضعف حده الأدنى فى بداية الفترة .
ويقدر متوسط الناتج السمكى السنوى من الاستزراع السمكى بالأحواض حوالى ١٥٣,٦ ألف طن خلال فترة الدراسة .

ويقدر معدل نمو الناتج السمكى السنوى من الاستزراع السمكى بالأحواض خلال فترة الدراسة بقرابة ٢٥% وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية على النحو التالى :

$$Ln y = 2.89 + 0.246 x$$

$$(20.13)^{***} \quad (13.56)^{***}$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكى المقدر بالالف طن ، $x =$ عنصر الزمن بـسنوات ،
 $R^2 = 94\% = F (183.87)^{***}$

كما أن كمية الناتج السمكى المتوقع حصادها من هذا النمط من الاستزراع السمكى عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى ١١٥٨,٦ ألف طن .
(ثانياً) الاستزراع السمكى بالأقفاص :

بدأ مشروع الاستزراع السمكى بالأقفاص فى مصر عام ١٩٨٦ وقد بلغ عند الأقفاس حوالى ١٢ قفصاً فى نفس العام بلغ إنتاجها السمكى حوالى ٢٥ طناً بمتوسط يقدر بحوالى ٢ طن للقفص الواحد وهى إنتاجية مرتفعة إذا قورنت بإنتاجية الوحدة الفردانية من جميع مصادر الإنتاج السمكى الطبيعية مما شجع ذلك على استمرارية المشروع وتطوره وارتفع عدد الأقفاس عام ١٩٩١ إلى حوالى ٥٤٣ قفص يقدر إنتاجها بحوالى ١١٧١ طناً ثم استمر عددها فى الارتفاع عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٥٦٠ قفصاً قدر إنتاجها بحوالى ١٩٧٧,٥ طناً ثم قفز عدد الأقفاس عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٦٣٢٨ قفصاً قدر إنتاجها بحوالى ٢٣٧١,٦ طناً وتشير جميع الإحصاءات إلى أن متوسط إنتاج المتر المكعب من الأقفاس يقدر بحوالى ١٠ كجم من الأسماك - مرجعى (٤ ، ٥) .

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الناتج السمكى من الاستزراع السمكى بالأقفاس خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) إذ تذبذب من حوالى ٠,٢ ألف طن كحد أدنى عام ١٩٩٢ واستمر فى الارتفاع حتى بلغ أقصى حد له قدر بحوالى ٣٢,١ ألف طن عام ٢٠٠٣ . وبلغ متوسط الناتج السمكى من الاستزراع السمكى بالأقفاس خلال فترة الدراسة حوالى ٩,٦ ألف طن . كما يقدر معدل النمو السنوى من الناتج السمكى بالأقفاس السمكية حوالى ٢٧,٣% خلال فترة الدراسة وفقاً للمعادلة الخطية من الدرجة الثانية على النحو التالى :

$$y = 4.28 - 2.7 x + 0.38 x^2$$

$$(2.07) \quad (-3.98)^{**} \quad (8.15)^{***}$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكى المقدر بالالف طن ، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات ،
 $R^2 = 97\% = F (179.9)^{***}$

كما أن كمية الناتج السمكى المتنبأ بحصادها من الاستزراع السمكى بالأقفاس عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى ٦٨,٢ ألف طن .
(ثالثاً) الاستزراع السمكى بحقول الأرز :

يعتبر نمط الاستزراع السمكى بحقول الأرز من الأنماط القديمة مع زراعة الأرز بمصر. وقد اتجهت وزارة الزراعة ممثلة فى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية إلى الدخول فى نشاط الاستزراع السمكى بحقول الأرز لزيادة الناتج السمكى منه لما له من فوائد لمحصول الأرز نفسه أهمها القضاء على ظاهرة الريب والديدان الحمراء بالإضافة إلى زيادة التهوية نتيجة لحركة الأسماك وزيادة خصوبة التربة نتيجة لمخلفات الأسماك العضوية فضلاً عن زيادة محصول الأرز وحصول المزارع على دخل إضافي من الأسماك . وقد شجع الهيئة على تنمية هذا النشاط وتوافر أنواع أسماك المبروك العادى ذات الصفات الملائمة

لظروف مصر المحلية وخاصة لموسم زراعة الأرز فضلا عن تميز هذه الأسماك بزيادة معدل نموها خلال فترة زمنية قصيرة ومقاومتها للأمراض وكذلك توافر المفرخات السمكية التي توفر الزريعة من أسماك المبروك في المواعيد المناسبة لزراعة الأرز - مرجع رقم (١) .

ويرتبط الناتج السمكي السنوي من حقول الأرز بالمساحات المنزرعة سنوياً بالأرز . ويقدر متوسط الناتج السمكي السنوي من حقول الأرز بحوالي ٥٠ كيلو جرام للفدان - مرجع رقم (٤) .

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الناتج السمكي السنوي من الاستزراع السمكي بحقول الأرز خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) إذ انخفض من حوالي ٢٥ ألف طن وهي أعلى إنتاجية منه عام ١٩٩١ إلى أدنى حد له قدر بحوالي ٦,٩ ألف طن عام ١٩٩٧ ثم ارتفع تدريجياً حتى بلغ ١٧ ألف طن في نهاية الفترة . ويقدر متوسط الناتج السمكي من الاستزراع السمكي بحقول الأرز خلال فترة الدراسة بحوالي ١٧,٣ ألف طن .

وجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج السمكي من الاستزراع السمكي بحقول الأرز خلال فترة الدراسة يتناقص سنوياً بمقدار ٤,٣% وفقاً للمعادلة الخطية من الدرجة الثانية على النحو التالي :

$$y = 30.08 - 3.83x + 0.22x^2$$

$$(8.11)^{***} \quad (-3.15)^{**} \quad (2.65)^*$$

حيث أن : $y =$ الإنتاج السمكي المقدر بالألف طن، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات،

$$R^2 = 57\% , F = (6.6)^{**} , T^* = \text{عند مستوى احتمالي } 5\%$$

وعليه فإن كمية الناتج السمكي المتوقع حصادها خلال عام ٢٠٠٧ إذا سادت نفس الظروف الحالية للاستزراع السمكي بحقول الأرز تقدر بحوالي ٢٨,٦ ألف طن .

وبدراسة تأثير أنماط الاستزراع السمكي على زيادة الإنتاج السمكي من الاستزراع السمكي المصري تبين أن الإنتاج السمكي من الاستزراع السمكي بالأحواض هو الأكثر تأثيراً وذلك وفقاً للمعادلة الأسية في صورتها اللوغاريتمية وذلك على النحو التالي :

$$\ln y = 4.045 + 0.008 \ln x_1 - 0.022 \ln x_2 - 0.009 \ln x_3$$

$$(19.73)^{***} \quad (5.35)^{***} \quad (-1.34) \quad (-0.96)$$

حيث أن :

$y =$ الإنتاج السمكي القومي المقدر بالألف طن من الاستزراع السمكي المصري ،

$x_1 =$ الإنتاج السمكي من الأحواض بالألف طن ، $x_2 =$ الإنتاج السمكي من الأقفاص بالألف طن ،

$$x_3 = \text{الإنتاج السمكي من حقول الأرز بالألف طن ، } R^2 = 98\% , F = (128)^{***}$$

وجدير بالذكر الإشارة إلى ارتفاع معدل النمو السمكي السنوي من الاستزراع السمكي المصري بصفة عامة ، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد المصري من الاستهلاك السمكي السنوي فضلاً عن أنه يؤدي إلى ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي السمكي السنوي المصري والذي بدوره يؤدي إلى تقليل الفجوة الغذائية السمكية المصرية .

كما تشير تنبؤات الإنتاج السمكي من الاستزراع السمكي بصفة عامة والاستزراع السمكي من الأحواض السمكية بصفة خاصة أنه سوف يتعدى المليون طن خلال عام ٢٠٠٧ - جدول رقم (٢) - أي أن متوسط نصيب الفرد المصري المتوقع من الاستهلاك السمكي من الاستزراع السمكي فقط يقدر بحوالي ١٤,٨ كجم ، فضلاً عن ارتفاع هذا المتوسط من إجمالي الناتج السمكي المحلي (المصايد الطبيعية + الاستزراع السمكي) ليصل إلى حوالي ٢٢,٦ كجم خلال نفس العام مما يعني أنه سوف يزيد عن المتوسط المستهدف عام ٢٠١٢ وهو ١٣ كجم/فرد - مرجع رقم (٣) - وذلك من الإنتاج السمكي المحلي المقدر فقط دون استيراد الأسماك من الخارج ، بل ويمكن أن تصبح مصر من الدول المصدرة للأسماك إذا حافظت على معدل النمو السمكي السنوي من الاستزراع السمكي الحالي خاصة وأن أسماك البلطي من الأصناف المتوطنة في المصايد الداخلية المصرية فضلاً عن نجاح استزراعها بالمزارع السمكية المصرية وهي تساهم وحدها بمتوسط يقدر بحوالي ١٧,٣ ألف طن أي حوالي ٤٤,٧% من نظيره من الاستزراع السمكي المصري الذي قدر بحوالي ٣٨٨,١ ألف طن خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٣) من فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) - جدول رقم (٣) .

$$\text{Ln } y = -365.68 + 1.39 \text{ Ln } x_1 - 0.506 \text{ Ln } x_2$$

(-.99) (2.03) (-0.22)*

حيث أن :

$y =$ الإنتاج السمكي القومي المقدر بالآلاف طن من الاستزراع السمكي المصري ،

$x_1 =$ وحدات الزريعة من المفرخات بالمليون وحده زريعة ،

$x_2 =$ وحدات الزريعة من محطات تجميع الزريعة بالمليون وحده زريعة ، $R^2 = 29\%$ ، $F = (2.07)$

وبدراسة العلاقة الانحدارية بين إجمالي الناتج من الاستزراع السمكي المصري وإجمالي الزريعة

السمكية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) تبين أنها على النحو التالي :

$$y = -459.79 + 1.46 x$$

(-1.3) (1.82)

حيث أن :

$y =$ إجمالي الناتج من الاستزراع السمكي المصري بالآلاف طن ،

$x =$ جملة الزريعة السمكية المصرية المليون وحده زريعة ، $R^2 = 23\%$ ، $F = (3.32)$

وتشير المعادلة إلى أن التغيير في أعداد الزريعة السمكية (س) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغيير

مماثل في الناتج الكلي (ص) بمقدار ١,٥ وحدة . وبالإضافة إلى الزريعة السمكية فينبك أيضاً الموارد

الأرضية والموارد المائية والأعلاف والأسمدة وهي المقومات الأساسية التي يقوم عليها الاستزراع السمكي

بصفة عامة - مرجع رقم (١٢) .

(٥) دراسة معدل النمو والتنبؤ لكل من الواردات والصادرات السمكية وعدد السكان في مصر للوقوف على

الإنتاج السمكي المتاح للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد منه عام ٢٠٠٧ :

يوضح الجدول رقم (٥) تطور كميات الواردات السمكية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣)

والتي اتسمت بالتذبذب من سنة إلى أخرى ، إلا أن الصفة السائدة هي الاتجاه للزيادة خاصة في

الفترة الزمنية من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ وهي السنة التي بلغت فيها كمية الواردات أعلى رقم لها

خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي (٢٦١,٤) ألف طن ، ثم انخفضت عام ٢٠٠٢ ، وعادت للارتفاع عام

٢٠٠٣ إلى حوالي ١٦٣ ألف طن ، وتشير أرقام التنبؤ أن كميات الواردات سوف تتزايد لتبلغ حوالي

(٢٧٢,١) ألف طن عام ٢٠٠٧ . مما سيؤدي إلى مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات ، وانخفاض

معامل الأمان للأمن الغذائي .

ولقد أمكن استخلاص معدل النمو السنوي للواردات خلال فترة الدراسة بحوالي ٤,٩% ، والتنبؤ

المستقبلي بكمية الواردات حتى عام ٢٠٠٧ ، وفقاً للمعادلة الأسية في صورتها الخطية على النحو التالي :

$$\text{Ln } y = 4.733 + 0.049 x$$

(39.2)*** (3.24)**

حيث أن : $y =$ كمية الواردات بالآلاف طن ، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات ،

$$R^2 = 49\%$$
 ، $F = (10.48)**$

كما يوضح الجدول رقم (٥) أيضاً تطور كميات الصادرات والتي يتبين منها ضآلة كمياتها

وتذبذبها خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) ، وأنها لم تتعدى حوالي ٣,١ ألف طن في عام ٢٠٠٣ . كما

أن الصادرات السمكية المصرية تتناقص بمعدل قدر بحوالي ٠,٤% سنوياً خلال فترة الدراسة وفقاً للمعادلة

الأسية في صورتها الخطية على النحو التالي :

$$\text{Ln } y = 0.466 - 0.044 x$$

(1.39) (-0.10)

حيث أن : $y =$ كمية الصادرات بالآلاف طن ، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات ،

$$R^2 = 0.001$$
 ، $F = 0.01$

وجدير بالذكر أن أهم الأصناف السمكية المستزرعة في مصر هي البلطى والعائلة البورية والمبروك بأنواعه ، وهذه الأصناف وحدها تساهم بأكثر من ٩٩% من إجمالي الناتج من الاستزراع السمكي المصري خلال نفس الفترة .

ومن هذا المنطلق فإنه يجب على الدولة أن تحافظ على ما حققته في مجال الاستزراع السمكي في الآونة الأخيرة من خلال المحافظة على مقومات الاستزراع السمكي المصري التي تمتلكها مصر وأهمها الزريعة السمكية من مصادرها المختلفة سواء الطبيعية أو المفرخة من المفرخات .

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور أعداد الزريعة السمكية خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٣) إذ انخفض هذا العدد من حوالي ٤٧٦ مليون وحدة زريعة عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٣٥٨ مليون وحدة زريعة عام ١٩٩٧ ثم بدأ يتزايد حتى عاد مرة أخرى إلى مثيله عام ١٩٩٣ ثم انخفض إلى حوالي ٤٤١ مليون وحدة زريعة في نهاية الفترة .

جدول رقم (٣) : الأهمية النسبية للناتج السمكي الصنفي من الاستزراع السمكي المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠١) .

السنوات	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		المتوسط	
	الكمية (ألف طن)	%	الكمية (ألف طن)	%	الكمية (ألف طن)	%	الكمية (ألف طن)	%
البلطى	١٥٢,٥	٤٤,٥	١٦٧,٧	٤٤,٦	١٩٩,٦	٤٤,٨	١٧٣,٣	٤٤,٧
عائلة بورية	٩٦,٩	٢٨,٣	١١٣,٠	٣٠,٠	١٣٥,٦	٣٠,٥	١١٥,٢	٢٩,٧
مبروك*	٧٢,٤	٢١,١	٧٥,٩	٢٠,٢	٨٨,٥	١٩,٩	٧٨,٩	٢٠,٣
مبروك عادي	١٨,٤	٥,٤	١٦,٣	٤,٣	١٧,٠	٣,٨	١٧,٢	٤,٤
أصناف أخرى**	٢,٧	٠,٧	٣,٤	٠,٩	٤,٥	١,٠	٣,٥	٠,٩
الجملة	٣٤٢,٩	١٠٠	٣٧٦,٣	١٠٠	٤٤٥,٢	١٠٠	٣٨٨,١	١٠٠

* مبروك غير مصنف (حشاش - كبير الرأس - فضى - أسود) .
 ** تشمل الدنيس . القاروص . القراميط . البياض . الجمبرى والحشاش تتراوح نسبتها ما بين ٠,٤% للدنيس ، ٠,٠٠١% للحشاش . وتساهم جميعها بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٠,٩% من جملة الناتج من الاستزراع السمكي المصري خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠١ .

المصدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، القاهرة ، أعداد (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠١) .

جدول رقم (٤) : تطور كل من إنتاج الزريعة السمكية من المفرخات ومحطات تجميع الزريعة والناتج السمكي من الاستزراع السمكي المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) .

السنوات	المفرخات (مليون وحدة)	محطات تجميع الزريعة (مليون وحدة)	إجمالي أعداد الزريعة (مليون وحدة)	إجمالي الناتج السمكي من الاستزراع السمكي (ألف طن)
١٩٩١	٣٢٠	١٠٣	٤٢٣	٦٠,٠
١٩٩٢	٣١٨	١٤٨	٤٦٦	٦٠,٠
١٩٩٣	٣٥٢	١٢٤	٤٧٦	٥٤,٠
١٩٩٤	٣١٦	٩٦	٤١٢	٥٣,٠
١٩٩٥	٣٠٦	١٢٨	٤٣٤	٧١,٧
١٩٩٦	٢٤٩	١١٩	٣٦٨	٩١,٢
١٩٩٧	٢٥٨	١٠٠	٣٥٨	٨٥,٧
١٩٩٨	٢٧٩	١٣٠	٤٠٩	١٣٩,٤
١٩٩٩	٣٢٩	١٣٠	٤٥٩	٢٢٦,٣
٢٠٠٠	٣٥٨	٩٤	٤٥٢	٣٤٠,١
٢٠٠١	٤٠٦	١٣٤	٥٤٠	٣٤٣,١
٢٠٠٢	٣٣٩	١٣٧	٤٧٦	٣٧٦,٣
٢٠٠٣	٣٣٢	١٠٩	٤٤١	٤٤٥,٢

المصدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، نشرة الإحصاء السمكي المصري ، أعداد مختلفة ، القاهرة .

وبدراسة تأثير نوعية مصادر الزريعة السمكية على الإنتاج السمكي من الاستزراع السمكي المصري تبين أن مصادر الزريعة من المفرخات أكثر تأثيراً في الإنتاج السمكي من نظيرتها من محطات تجميع الزريعة وفقاً للعلاقة الخطية على النحو التالي :

جدول رقم (٥) : تطور كميات الواردات والصادرات وأعداد السكان الفعلية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣) والمقدرة حتى عام ٢٠٠٧ .

مقدار	متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	عدد السكان (ألف نسمة)		الصادرات (ألف طن)		الواردات (ألف طن)		مقدار	السنة
		المقدرة	الفعلية	المقدرة	الفعلية	المقدرة	الفعلية		
٨,٠		٥٢٩٤٤,٥		١,٥٩		١٢٤,٢		٣٠٢,٨	١٩٩١
٨,٥		٥٤٠٦٨,١		١,٥٨		١٣٠,٥		٣٣٠,٦	١٩٩٢
٩,٠	٨,٣	٥٥٢١٥,٦	٥٢٩٨٥,٤٤	١,٥٧	٣,٠	١٣٧,٠	٩٨,٥	٣٦١,٠	١٩٩٣
٩,٥	٨,٨	٥٦٣٨٧,٣	٥٤٠٨١,٧٦	١,٥٧	٢,١	١٤٣,٩	١٣٣,٣	٣٩٤,٣	١٩٩٤
١٠,١	٨,٣	٥٧٥٨٣,٤	٥٥٢٠٠,٥٧	١,٥٦	١,٧	١٥١,١	١٠٥,٨	٤٣٠,٥	١٩٩٥
١٠,٧	٩,٤	٥٨٨٠٦,٠	٥٦٣٤٣,٧٩	١,٥٥	١,٦	١٥٨,٧	١٦٥,٤	٤٧٠,١	١٩٩٦
١١,٣	٩,٥	٦٠٠٥٤,٠	٥٧٥١٠,٠٠	١,٥٥	٠,٩	١٦٦,٧	١٤١,٧	٥١٣,٤	١٩٩٧
١٢,٠	٩,٩	٦١٣٢٨,٥	٥٨٧٥٥,٢٠	١,٥٤	٠,٦	١٧٥,٠	١٤٤,١	٥٦٠,٦	١٩٩٨
١٢,٧	١١,٠	٦٢٦٣٠,٠	٦٠٠٨٠,٥٦	١,٥٤	٢,٢	١٨٣,٨	٢٠٧,٤	٦١٢,٢	١٩٩٩
١٣,٤	١١,٧	٦٣٩٥٩,٢	٦١٣٤٠,٨٨	١,٥٣	٢,١	١٩٣,١	١٧٦,٣	٦٦٨,٥	٢٠٠٠
١٤,٣	١٣,٤	٦٥٣١٦,٥	٦٢٦٣٨,٨٥	١,٥٢	٠,٧	٢٠٢,٨	١٩٣,٢	٧٣٠,٠	٢٠٠١
١٥,١	١٤,٦	٦٦٧٠٢,٧	٦٣٩٧٥,٩٠	١,٥٢	١,٠	٢١٢,٩	٢١٣,٦	٧٩٧,١	٢٠٠٢
١٦,٠	١٥,٨	٦٨١١٨,٢	٦٥٣٥٥,٥٨	١,٥١	١,٢	٢٢٣,٦	٢١١,٤	٨٧٠,٤	٢٠٠٣
١٧,٠	١٤,٣	٦٩٥٦٣,٨	٦٦٦٦٨,٣٤	١,٥١	٢,٦	٢٣٤,٩	١٥٤,٤	٩٥٠,٥	٢٠٠٤
١٨,١	١٥,٢	٧١٠٤٠,١	٦٧٩٧٦,٠٠	١,٥٠	٣,١	٢٤٦,٧	١٦٣,٠	١٠٣٧,٩	٢٠٠٥
١٩,٢		٧٢٥٤٧,٧		١,٤٩		٢٥٩,٠		١١٣٣,٤	٢٠٠٦
٢٠,٣		٧٤٠٨٧,٣		١,٤٩		٢٧٢,١		١٢٣٧,٧	٢٠٠٧

المصدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، القاهرة ، أعداد (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣) .

وتشير المعادلة السابقة أيضاً إلى تدنى الكميات المتبأ بها للصادرات وتقدر بحوالى ١,٤٩ ألف طن عام ٢٠٠٧ . ويقابل ذلك تزايد أعداد السكان المصريين والذي يتزايد بمعدل سنوى يقدر بحوالى ٢,١% خلال فترة الدراسة - جدول رقم (٥) والذي يشير إلى أن عدد السكان المتبأ به عام ٢٠٠٧ يقدر بحوالى ٧٤ مليون نسمة وفقاً للمعادلة الأسية فى صورتها الخطية على النحو التالى :

$$\ln y = 10.856 + 0.021 x$$

$$(229.69)^{***} (351.59)^{***}$$

حيث أن : $y =$ عدد السكان بالمليون نسمة ، $x =$ عنصر الزمن بالسنوات ، $R^2 = 100\%$ ، $F = (123613.15)^{***}$

ومن ذلك يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوى المتاح والمقدر من الأسماك عام ٢٠٠٧ سيبلغ حوالى ٢٠,٣ كجم ، مما يدعو إلى ضرورة تنفيذ استراتيجية الدولة الخاصة بالقطاع السمكى وتميئه للعمل على تضيق الفجوة الغذائية السمكية بصفة خاصة والفجوة الغذائية البروتينية الحيوانية بصفة عامة .

توصيات الدراسة

(أولاً) بالنسبة للمصايد الطبيعية المصرية توصى الدراسة بالآتى :

- ١- تقوم جهات البحث العلمى المتخصصة بالاشتراك مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية برسم خطة طويلة الأمد هدفها عمل مسح شامل لجميع المصايد البحرية المصرية سواء للمصايد التقليدية لتحديد المخزونات السمكية فى أعماق جديدة وتصميم الشباك المناسبة لهذه الأعماق بالإضافة إلى اكتشاف مصاد أفقية جديدة وتحديد المخزونات السمكية بها أملاً فى القضاء على ظاهرة الصيد الجائر المدمرة للثروة السمكية بتلك المصايد على المدى الطويل .
- ٢- تكوين جهاز إرشاد سمكى بحيث تكون علاقته وثيقة بجهات البحث العلمى المتخصصة فى نفس المجال ويكون قادراً على توصيل نتائج المسوحات والأبحاث السمكية للمنتجين السماكين لتحقيق الهدف المنشود وهو زيادة الإنتاج السمكى السنوى من هذه المصايد .
- ٣- توفير التمويل المنظم لمساعدة المنتجين على توفير مستلزمات الصيد وعمل الصيانة السنوية والإحلال للأجهزة المختلفة الموجودة على مراكب الصيد البحرية الآلية .
- ٤- الحد من سياسة تجفيف البحيرات أو وقفها تماماً للحفاظ على البيئة والإنتاج السمكى من هذه البحيرات .
- ٥- التنفيذ الدقيق والفعال لقانون الصيد ، وكذلك قانون البيئة رقم ١٩٩٤/٤ وبصفة خاصة فى نهر النيل للحفاظ عليه كمصدر وحيد لمياه الشرب العذبة فى مصر وزيادة الإنتاج السمكى السنوى منه .

(ثانياً) بالنسبة للاستزراع السمكى المصرى توصى الدراسة بالآتى :

- ٦- يجب على الجهات المعنية فى مصر مواجهة المشاكل التى قد تقف كعائق للاستزراع السمكى وهى توفير مساحات من الأراضى الصالحة للاستزراع السمكى على أن تراعى عند تخصيص تلك الأراضى كل من التربة والمياه والاستخدامات المتنافسة لتلك الأراضى والبنية الأساسية والاعتبارات الاجتماعية . على أن تكون تلك الجهات على معرفة تامة وصلة وثيقة بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية بخصوص سياستها فى التعامل مع مياه الصرف الزراعى وهو المصدر الرئيسى لتغذية المزارع السمكية لما تحويه من مواد بكتيرية خاصة وأن هذه الوزارة تحاول الاستفادة بكل قطرة من مياه المصارف لإعادة استخدامها فى الزراعة مرة أخرى .
- ٧- يجب توفير الأعلاف السمكية المصنعة وتوعية المربين بنوعية تلك الأعلاف وكفاءة استخدام كل منها إذ تبين أن الأعلاف السمكية الغاطسة والتى يتم إنتاجها بطريقة الكبس التقليدية لم تحقق طموح مربي الأسماك الذين يتطلعون إلى رفع الكفاءة الاقتصادية من مزارعهم إذ تبين أن حبيبات هذه النوعية من الأعلاف غاطسة أى مختفية عن أعين المربين وغير متماسكة تماماً وملوثة للبيئة التى تعيش فيها الأسماك يقابل ذلك الأعلاف المصنعة باستخدام تقنية الأكسترودر^(١) - مرجع رقم (٨) - وهى مرتفعة الأسعار نسبياً إلا أنها تتميز عن الأعلاف الغاطسة بأنها أعلاف متماسكة طافية على السطح وسهلة الهضم مما يساعد على تحديد حيوية الأسماك وتقدير كثافتها فضلاً عن ارتفاع معامل التحويل الغذائى وعدم تلوث البيئة التى تعيش فيها الأسماك مما يكون له مردوده الاقتصادى على عملية الإنتاج .

- ٨- دراسة إمكانية تعاون كبرى مصانع الأعلاف في مصر أو تكوين كيانات زراعية تستطيع زراعة مساحات من الأذرة والحبوب الزيتية الخام خاصة في المناطق الجديدة لتغطية الاحتياجات من الموارد الخام لتقليل الاستيراد والاعتماد على الناتج المحلي من أجل تخفيض أسعار الأعلاف .
- ٩- توزيع الإنتاج السمكي على فترات تسويقية متعددة وذلك من خلال عمل تراكيب عمرية مختلفة بالمرزعة بحيث يتم الصيد على مراحل من أجل الحفاظ على أسعار مناسبة للأسماك تساعد المربين على الاستمرار في عملية الإنتاج .
- ١٠- العمل الجاد والتكاتف بين كافة الجهات المعنية بقطاع الإنتاج السمكي ووضع السياسات القصيرة الأجل والطويلة لتحقيق أهداف محددة واضحة يعمل الجميع للوصول إليها وتنفيذها مع المحاسبة الإدارية والقانونية لمن يسترعى من المسؤولين عن تحقيق تلك الأهداف حتى يمكن الارتفاع بمتوسط استهلاك المواطن المصري من أسماك الناتج المحلي ، وسد الفجوة الغذائية السمكية ، ومن ثم المساهمة في سد الفجوة الغذائية البروتينية ، ثم الانتقال لمرحلة التصدير المتسع وهو هدف قومي واجب تحقيقه لما تتمتع به مصر من مقومات للإنتاج السمكي خاصة وأن الله سبحانه وتعالى وهبها ظروف جوية مناسبة ، وموارد مائية متسعة تجعل لمصر ميزة نسبية لا تتوفر للعديد من الدول .
- ١١- توفير زريعة الأسماك بالكمية والجودة المتزامنة مع مواسم الإنتاج وضرورة تفعيل قوانين جمع الزريعة من مصادرها الطبيعية وتشجيع البحوث والدراسات العلمية على تفريغ زريعة الدنيس ، القاروص ، البورى والأصناف الأخرى التي تستزرع حالياً بنجاح على نطاق التجارب في العالم .

المراجع

- ١- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - تربية الأسماك في حقول الأرز - سلسلة النشرات الإرشادية - نشرة رقم ٨ - طبعة ثانية - نوفمبر ١٩٩٠ .
- ٢- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - مقترح الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ لمشروعات الهيئة - الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة - سبتمبر ١٩٩١ .
- ٣- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - دعوة للاستثمار في قطاع الثروة السمكية في مصر (للمصريين والعرب والأجانب) - نشرة خاصة بسوق القاهرة الدولي - الدورة رقم ٢٩ - ١٦-٢٩ مارس ١٩٩٦ .
- ٤- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - إحصاءات الإنتاج السمكي في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٣ - القاهرة .
- ٥- رجائي أحمد غانم - الاستزراع السمكي في الأفاص النيلية - ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول في إنتاجنا السمكي - ٢٠٠٢/٢/١١ - مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية - عدد خاص - فبراير ٢٠٠٢ .
- ٦- سامي محمد أبو العيين ، نبيل السيد حسن - اقتصاديات مصايد نهر النيل المصرية وإمكانات التنمية المستقبلية لتلك المصايد - مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية - مجلد ٢٧ - العدد (١٢) - ديسمبر ٢٠٠٢ .
- ٧- صابر مصطفى محمد - اقتصاديات الاستزراع السمكي في جمهورية مصر العربية - رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٣ .
- ٨- طلعت نصر الدين - كلمة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في الحلقة النقاشية الخاصة بتجارة الأسماك في مصر - ٢٤ فبراير ٢٠٠٤ - المركز الدولي للأسماك - العباسة - أبو حماد - شرقية - ٢٠٠٤ .
- ٩- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) - حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم - روما - إيطاليا - ٢٠٠٢ .
- ١٠- نبيل السيد حسن بيومي - الجدارة الإنتاجية والاقتصادية لوحدة الصيد الآلية العاملة في المصايد البحرية المصرية بالبحر المتوسط - رسالة ماجستير في العلوم الزراعية - تخصص اقتصاد زراعي - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة بشبين الكوم - جامعة المنوفية - ١٩٩٢ .
- ١١- نبيل السيد حسن بيومي - دراسة اقتصادية لتنمية وتطوير مصايد بحيرة البرلس - رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية تخصص اقتصاد الزراعي - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - سايا باشا - جامعة الإسكندرية - ٢٠٠٠ .

١٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - هيئة جايا اليابانية بالقاهرة (JICA) - دراسة عن الاستزراع السمكي في العالم وتنميته في مصر - الإدارة العامة للدراسات الدولية بوزارة الزراعة - ١٩٩٧ .

13- Anderson, T.W. (1971). The Statistical Analysis of "Time-Series", John Wiley and Sons Inc., New York.

14- Heady, Earlo. (1968). Economic of Agricultural Production and Resource, Vse, Prenticehall of India Private Limited, New Delhi.

ROLE OF AQUACULTURE IN DEALING WITH THE FISH FOOD GAP IN A.R. OF EGYPT

Hassan N. El-S. and S. M. Abo El-Enien

National Institute of Oceanography and Fisheries, Alexandria

ABSTRACT

A.R. of Egypt enjoys a wide variety of fishery water resources: such as marine, brackish and fresh water resources with a total surface area of about 13.2 Mln. feddan in addition to Exclusive Economic Zones (EEZ) in both Med/Red Seas, and artificial water ponds for Aquaculture. However, fish food gap in the country is increasing annually, which incents the researchers to conduct this study for estimating future rates of fish catch from different fishery water resources in Egypt and to forecast catch magnitude by the year 2007.

The study revealed an estimated rate of growth of fish catch from Egyptian marine resources of about 4.4% annually. Catch magnitude by the year 2007 is expected to reach about 53.8 thousand tons. For Lake fisheries the growth rate is estimated by about 1.4% annually with total fish catch estimated by the year 2007 of about 205.8 thousand ton. Rate of growth of fish catch from inland water resources is estimated by about 9% annually, the expected catch by the year 2007 is about 165.9 thousand tons.

Econometrically analysis in the study has revealed that Aquaculture is the most effective element in increasing fish catch in the country.

Annual rate of increase from Aquaculture in Egypt is estimated by about 20%, fish production by the year 2007 from Aquaculture is expected to be about one Mln tons which will raise per capita fish consumption in the country and resulting in reduction of fish food gap.

The study discussed the relative importance of Aquaculture patterns in Egypt which are ground ponds, cages and rice fields. Share of per-capite fish consumption from Aquaculture in Egypt by the year 2007 is estimated in the study by about 14.8 kg.

The study discussed also the relative importance of the sources of fish fries which are artificial hatcheries and wild resources.

Fish import trade in Egypt is estimated in the study to increase by about 4.5% annually, fish export trade is estimated on the other hand to decrease by -0.4% annually. Population growth rate in Egypt is estimated also to increase by about by 2.1% annually.

From study results some recommendations has been given.